1- أن تكون المؤسسة أو إحدى المؤسسات المعنية مؤهلة لإسناد شهادة ماجستير بحث أو إحدى الشهادات المذكورة بالفصل 5 من الأمر عدد 47 لسنة 2013 المؤرخ في 4 جانفي 2013 المشار إليه أعلاه.

2- أن تضمن المؤسسة أو المؤسسات المعنية توفر فريق تكوين وتأطير مختص يضم ما لا يقل عن تسعة (9) مدرسين جامعيين من أساتذة التعليم العالي أو الأساتذة المحاضرين أو من لهم رتب معادلة في المادة أو المواد المعنية بالدكتوراه المقترحة، على أن يكون أربعة (4) منهم على الأقل من إطار التدريس والبحث القار والمنتمي للمؤسسة أو المؤسسات المترشحة للتأهيل. ولا يمكن الانتماء لأكثر من لجنة واحدة للدكتوراه.

ويمكن في الاختصاصات التي لا يتوفر فيها العدد اللازم من الكفاءات على المستوى الوطني تخفيض العدد المحدد أعلاه من إطار التدريس والبحث القار والمنتمي للمؤسسة أو المؤسسات المترشحة للتأهيل وذلك بعد موافقة مجلس الجامعات.

3- أن تستند الشهادة المزمع إحداثها إلى هيكل بحث موجود بالمؤسسة أو بالمؤسسات المعنية، وفي حال التعذر يجب التقدم بما يفيد انتماء المدرسين الجامعيين المؤهلين للإشراف على الدكتوراه والتابعين للمؤسسة أو المؤسسات المترشحة إلى هيكل بحث في مؤسسة أخرى.

الفصل 3 - يعتمد في تقييم ملف الترشح للتأهيل لإسناد الشهادة الوطنية للدكتوراه ما يمكن أن تقدمه المؤسسة أو المؤسسات المعنية من معطيات إضافية داعمة ومساندة لترشحها والمتعلقة خاصة بما يلي:

- اتفاقيات الشراكة مع محيط البحث والتكوين الجامعي على المستويين الوطني والدولي ومع المحيط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.
- جرد في الفضاءات والتجهيزات العلمية والبيداغوجية المرتبطة بالتكوين والبحث في المادة أو المواد المعنية بالمؤسسة أو المؤسسات المترشحة.

الفصل 4 - ينشر هذا القرار بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية ويجري العمل به بداية من السنة الجامعية 2013-2014. تونس في 26 أوت 2013.

وزير التعليم اا

وزير التعليم العالي والبحث العلمي منصف بن سالم

اطلع عليه رئيس الحكومة علي لعريض

وزارة النقل

بمقتضى أمر عدد 3701 لسنة 2013 مؤرخ في 6 سبتمبر 2013.

كلف السيد عبد القادر الكمالي، متفقد رئيس للمصالح المالية، بمهام مدير الدراسات واستغلال النقل الجوي بالإدارة العامة للطيران المدنى بوزارة النقل.

بمقتضى قرار من وزير النقل مؤرخ في 2 سبتمبر 2013.

عين السيد كمال بن ميلاد، المدير العام للطيران المدني، عضوا ممثلا عن وزارة النقل باللجنة الوطنية للبحث والإنقاذ عوضا عن السيد مجدي رايس.

وزارة الثقافة

بمقتضى قرار من وزير الثقافة مؤرخ في 26 أوت 2013،

سمي أعضاء مجلس مؤسسة المركز الوطني للسينما والصورة الأشخاص الآتى ذكرهم:

- نعمان المجدوب: عضوا ممثلا عن رئاسة الحكومة،
- رشيدة الديماسي : عضوا ممثلا عن وزارة الثقافة،
- منيرة بن حليمة : عضوا ممثلا عن وزارة الثقافة،
- أيمن العروسي : عضوا ممثلا عن وزارة المالية،
- أميرة الكلاعي : عضوا ممثلا عن وزارة التنمية والتعاون الدولي،
- وسيلة القوبنطيني: عضوا ممثلا عن الغرفة النقابية الوطنية لمستغلي وموزعي قطاع السينما،
- مصلح كريم : عضوا ممثلا عن الغرفة الوطنية لمنتجي الأفلام السينمائيين.

وزارة الفلاحة

بمقتضى أمر عدد 3702 لسنة 2013 مؤرخ في 2 سبتمبر 2013.

كلف السيد محمد الفاهم الشرفي، مهندس أول، بمهام مندوب جهوي للتنمية الفلاحية بالقصرين، وذلك ابتداء من 19 جويلية 2012.